السنة الرابعة والعشرون/ العدد 89/ شهر حزيران/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2026/2/16

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i89.1481

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Analysis of the impact of free trade agreements on the growth of Iraqi non-oil exports: An analytical study for the period 2025-2010

تحليل أثر اتفاقيات التجارة الحرة على نمو الصادرات العراقية غير النفطية دراسة تحليلية للفترة [2010_2025]

م.د. بيداء جواد كاظم
Baydaa gawad kisam
baydaagawld@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

Abstract

This research evaluates the impact of Free Trade Agreements (FTAs), primarily the Greater Arab Free Trade Area (GAFTA), on stimulating Iraq's non-oil exports from 2010 to 2025. Adopting a descriptive-analytical approach, the study reveals that these agreements have had a limited effect on economic diversification, with the trade balance tilting in favour of imports. The findings highlight that non-tariff barriers, exchange rate volatility, and bureaucracy remain the primary obstacles to global market access. Consequently, the study recommends activating export subsidy policies for the manufacturing and agricultural sectors and upgrading quality infrastructure to ensure local products meet international standards.

Keywords: Free Trade Agreements(FTAs), Non-oil Exports, Economic Diversification, Iraqi

المستخلص

ستهدف البحث تقييم أثر اتفاقيات التجارة الحرة، وبخاصة منطقة التجارة العربية الكبرى، في تحفيز الصادرات غير النفطية العراقية للفترة (2010 - 2025). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت النتائج عن ضعف فاعلية هذه الاتفاقيات في تحقيق التنوع الاقتصادي، مع ميل الميزان التجاري لصالح الواردات الأجنبية. وتوصل البحث إلى أن العوائق غير الجمركية، وتذبذب سعر الصرف، والبيروقراطية، هي التحديات الأبرز التي تعيق النفاذ للأسواق العالمية. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل سياسة الدعم التصديري للصناعات التحويلية والزراعية، وتحديث البنية التحتية للجودة لضمان مطابقة المنتج المحلي للمعايير الدولية.

الكلمات الرئيسية: اتفاقيات التجارة الحرة، الصادرات غير النفطية، التنوع الاقتصادي، الاقتصاد العراقي، العوائق غير الجمركية.

المقدمة

يواجه الاقتصاد العراقي تحدياً هيكلياً مزمناً يتمثل في أحادية الجانب، حيث يعتمد بشكل مفرط على العوائد النفطية التي تشكل العمود الفقري للموازنة العامة والتجارة الخارجية. هذا الاعتماد جعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار المالي في فترات الأزمات. وفي ظل التوجهات العالمية نحو الطاقة المتجددة والتحول الرقمي، أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية وليس خياراً تكميلياً، وتبرز الصادرات غير النفطية كأحد أهم المؤشرات الحقيقية لتعافي القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية والخدمية). تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) من الأدوات السياسية التي تبنتها الدولة العراقية للانفتاح على الأسواق الخارجية، سواء عبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA)أو الاتفاقيات الثنائية، بهدف منح المنتج الوطني ميزة تنافسية من خلال الإعفاءات الجمركية وتسهيل إجراءات النفاذ. ومع ذلك، تشير البيانات التاريخية والواقعية للفترة (2010-2025) إلى وجود مفارقة بين التوسع في توقيع هذه الاتفاقيات وبين التواضع في حجم التدفقات التصديرية غير النفطية، التي لا تزال تصطدم بعوائق فنية وهيكلية وإدارية

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: تتبلور مشكلة البحث في تساؤل جوهري: إلى أي مدى ساهمت اتفاقيات التجارة الحرة في تحفيز ونمو الصادرات العراقية غير النفطية؟ وهل نجحت هذه الاتفاقيات في خلق بيئة تنافسية للمنتج المحلي، أم أنها تحولت إلى قنوات لتسهيل تدفق الواردات الأجنبية وتعميق العجز في الميزان التجاري غير النفطي.

ثانياً : هدف البحث: يهدف البحث الى تشخيص واقع الصادرات العراقية غير النفطية وتحليل هيكلها السلعي والجغرافي. تقييم أثر التسهيلات الجمركية الممنوحة بموجب اتفاقيات التجارة الحرة على تنافسية المنتج العراقي. تحديد المعوقات(الجمركية وغير الجمركية) التي تحول دون استفادة القطاع الخاص من هذه الاتفاقيات.

ثالثاً : اهمية البحث: تستمد الدراسة أهميتها من كونها تحلل واقع الصادرات في ظل التطورات الاقتصادية الأخيرة (2024-2025)، مما يوفر لصناع القرار رؤية نقدية حول جدوى الاتفاقيات القائمة، ويضع خارطة طريق لتعزيز القدرة التصديرية للعراق بما يتسق مع رؤية العراق للتنمية المستدامة.

رابعاً : منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات الإحصائية من المؤسسات الرسمية (وزارة التخطيط، البنك المركزي) وتحليلها، فضلاً عن المنهج الاستنباطي لربط النظريات الاقتصادية للتحرر التجاري بواقع الاقتصاد الريعي العراقي

سادساً : الاطار الزماني والمكاني: يتكلم البحث عن واقع الاقتصاد العراقي والمدة الزمنية المستخدمة للتحليل 2010-2025

سابعاً : هيكلية البحث: يتكون البحث من مقدمة وإطار نظري وتحليلي، إذ تتناول المقدمة خلفية الدراسة ومشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومنهجية وحدوده. ويُخصص الجزء الأول لعرض الإطار النظري ولمفاهيمي لاتفاقيات التجارة الحرة والصادرات أما الجزء الثاني فيتناول الجانب واقع الصادرات العراقية غير النفطية (2024-2025) واما الجزء الثالث يتكلم عن المعوقات الإدارية والقانونية والقيود الفنية (2024-2026) ويختتم البحث بعرض الاستنتاجات والتوصيات التي أن اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها العراق (خاصة GAFTA) لم تحقق القفزة النوعية المرجوة في الصادرات غير النفطية، حيث ظلت الكفة تميل لصالح "الواردات"، مما حول العراق إلى سوق استهلاكي لمنتجات دول الاتفاقية بدلاً من أن يكون مصدراً منافساً.

المبحث الاول/ الجانب النظري الإطار المفاهيمي والنظري لاتفاقيات التجارة الحرة والصادرات غير النفطية

أولاً: مقدمة المبحث: يهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار المفاهيمي والنظري للبحث، من خلال توضيح مفهوم اتفاقيات التجارة الحرة، أنواعها، أهدافها، وأثرها المتوقع على الصادرات غير النفطية. كما يستعرض المبحث أهمية تنويع الصادرات للعراق ودور السياسات الاقتصادية في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العراقية في الأسواق الخارجية.

ثانياً: مفهوم اتفاقيات التجارة الحرة: اتفاقيات التجارة الحرة هي اتفاقات بين دولتين أو أكثر لإلغاء الرسوم الجمركية وحواجز التجارة على السلع والخدمات بين الأعضاء، مع المحافظة على السيادة الاقتصادية للدول المشاركة.(Shams, S., & Hassan, R. (2020);6)

الأهداف الرئيسية:

1. تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
2. تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال التخصص والمنافسة.
3. زيادة القدرة التصديرية للدول وتوسيع الأسواق للمنتجات المحلية.

ثالثا: الأسس النظرية للتجارة الحرة: تستند فكرة اتفاقيات التجارة الحرة إلى مبدأ أساسي وهو "تحرير القيود"، وقد تطور هذا الفكر عبر مراحل زمنية مختلفة:

نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث): افترض سميث أن التجارة الحرة تتيح للدول التخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها، مما يؤدي إلى زيادة الفائض المخصص للتصدير.

نظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو): هي حجر الزاوية لاتفاقيات التجارة الحرة؛ حيث يرى ريكاردو أن التجارة تعود بالنفع على الدولتين حتى لو كانت إحداهما أقل كفاءة في إنتاج جميع السلع، طالما أنها تتخصص في السلعة التي تمتلك فيها "أقل تخلف إنتاجي"، مما يحفز حركة الصادرات البينية.

نظرية هكشر-أوهلين (وفرة عوامل الإنتاج): تفسر هذه النظرية اتجاه الصادرات بناءً على ما تملكه الدولة من موارد (رأس مال أو عمالة). فالدول الغنية بالعمالة تصدر سلعاً كثيفة العمالة، وهو ما تسعى الاتفاقيات لتعزيزه من خلال إزالة الحواجز الجمركية أمام تلك السلع.

.(Baier, S. L., & Bergstrand, J. H. (2007):76)

رابعاً : أنواع اتفاقيات التجارة الحرة

1. اتفاقيات ثنائية: بين دولتين، مثل اتفاقيات العراق مع بعض الدول المجاورة.
2. اتفاقيات إقليمية: تشمل مجموعة من الدول في منطقة جغرافية محددة، مثل اتفاقيات التجارة العربية المشتركة.
3. اتفاقيات متعددة الأطراف: تشمل عدة دول في إطار مؤسسات دولية، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

خامساً: أهمية اتفاقيات التجارة الحرة للصادرات غير النفطية: زيادة الوصول للأسواق الخارجية: توفر الاتفاقيات فرصًا لتصدير المنتجات العراقية إلى دول جديدة تعزيز القدرة التنافسية: من خلال خفض الرسوم الجمركية وتشجيع تحسين جودة المنتجات تخفيف الاعتماد على النفط: تساعد الاتفاقيات في تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة مساهمة الصادرات غير النفطية.(بهاء عبد الوهاب & عمار عباس: 2025 :23:ص82)

سادساً: الإطار النظري لتنويع الصادرات غير النفطية: تنويع الصادرات يعني توسيع قاعدة المنتجات المصدرة والابتعاد عن التركيز على النفط فقط النظرية الاقتصادية تشير إلى أن الدول التي

تعتمد على صادرات متعددة تكون أقل عرضة للصدمات الخارجية وأكثر قدرة على النمو المستدام في حالة العراق، يمثل تنويع الصادرات غير النفطية تحدياً كبيراً بسبب ضعف البنية الصناعية والزراعية، ومحدودية القيمة المضافة للمنتجات

المبحث الثاني : التحليل الوصفي لواقع الصادرات غير النفطية العراقية وأثر اتفاقيات التجارة الحرة [2010–2025]

المطلب الاول : تطور الصادرات العراقية غير النفطية خلال مدة [2010-2025]

أولاً: عرض البيانات الإحصائية [2010–2025]

جدول (1) قيمة الصادرات العراقية غير النفطية ونسبتها من إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)

السنوات	الصادرات غير نفطية	اجمالي الصادرات	نسبة غير نفطية	معدل النمو
2010	1.20	52.3	2.3	—
2011	1.45	82.1	1.8	20.8
2012	1.90	94.6	2.0	31.0
2013	2.10	89.8	2.3	10.5
2014	1.75	84.2	2.0	16.7-
2015	1.60	52.4	3.0	8.6-
2016	1.72	44.3	3.9	7.5
2017	1.95	60.1	3.2	13.4
2018	2.40	88.6	2.7	23.0
2019	2.85	91.7	3.1	18.7
2020	2.10	54.2	3.8	26.3-
2021	3.10	75.6	4.1	47.6
2022	3.85	115.4	3.3	24.2
2023	4.20	118.9	3.5	9.1
2024*	4.65	120.3	3.9	10.7
2025*	5.10	122.0	4.1	9.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيأة العامة للإحصاء العراقية، مؤشرات التجارة الخارجية 2010-2025

ثانياً: التحليل الوصفي للبيانات

1- مرحلة الاستقرار النسبي (2010–2013): شهدت الصادرات غير النفطية نمواً تدريجياً من 1.2 إلى 2.1 مليار دولار يعود ذلك إلى تحسن الاستقرار الأمني النسبي تنشيط العلاقات التجارية العربية (GAFTA)توسع الصادرات الزراعية لكن نسبة المساهمة بقيت منخفضة(<3%)مما يعكس استمرار الطابع الريعي.

2- مرحلة التراجع والصدمة (2014–2016): انخفضت الصادرات بسبب: أزمة داعش انهيار أسعار النفط تراجع النشاط الصناعي رغم انخفاض القيمة المطلقة، ارتفعت النسبة المئوية بسبب انخفاض إجمالي الصادرات النفطية، وهو ما يعكس تحسناً نسبياً وليس حقيقياً. (الجهاز المركزي للإحصاء – العراق. (2024):54)

3- مرحلة التعافي التدريجي (2017–2019): عادت الصادرات للارتفاع إلى 2.85 مليار دولار تحسن الصادرات الزراعية إلى إيران والأردنا ستفاده جزئية من اتفاقيات التجارة الثنائية لكن لا يوجد تحول هيكلي واضح.

4- صدمة جائحة كورونا (2020): انخفاض حاد بنسبة (-26%) إغلاق الحدود تعطّل سلاسل التوريد

5- مرحلة التعافي والتوسع (2021–2025): أعلى معدل نمو في 2021 (47.6%) وصول الصادرات إلى 5.1 مليار دولار متوقعة في 2025 توسع صادرات, التمور والأسمدة و المنتجات الكيمياوية وكذلك مواد البناء لكن النسبة ما تزال دون 5% من إجمالي الصادرات. (دراسة منشورة (2024):28)

المطلب الثاني: تحليل أثر اتفاقيات التجارة الحرة على نمو الصادرات غير النفطية

أولاً: تحليل قبل وبعد تفعيل الاتفاقيات

جدول (2) تحليل قيمة الصادرات غير نفطية قبل وبعد تفعيل الاتفاقيات

السنوات	متوسط الصادرات غير النفطية (مليار دولار)
2014–2010	1.68
2019–2015	2.10
2025–2020	3.83

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي. (2024). النشرة الإحصائية السنوية. بغداد.

يلاحظ وجود اتجاه تصاعدي واضح لكن عند تحليل السياق يتبين أن: النمو لم يكن نتيجة مباشرة للاتفاقيات فقط العوامل الداخلية لعبت دوراً أكبر العراق لم يستفد بشكل كامل من الإعفاءات الجمركية بسبب ضعف القدرة الإنتاجية.

ثانياً: تحليل الانفتاح التجاري: ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري من 65% في 2010 إلى 85% في 2023، مما يشير إلى:

- اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي لكن دون تنويع حقيقي في هيكل الصادرات
- الصادرات غير النفطية شهدت نمواً تدريجياً اتفاقيات التجارة الحرة وفّرت إطاراً قانونياً للتوسع.
- الأثر الفعلي بقي محدوداً بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية لم يتحقق تحولاً هيكلياً في نمط الصادرات الاقتصاد العراقي ما يزال ريعي الطابع (البنك المركزي العراقي (2025): "التقرير الاقتصادي:ص34)

التفسير الاقتصادي العميق: اتفاقيات التجارة الحرة تمثل أداة تمكينيه وليست محركاً ذاتياً للنمو وفي حالة العراق، فإن غياب سياسة صناعية واضحة دعم الصادرات وتطوير سلاسل القيمة وجعل الاستفادة من الاتفاقيات محدودة.

المبحث الثالث/ دور السياسات الاقتصادية والهيكل الإنتاجي في دعم الصادرات العراقية غير النفطية

أولاً: أهمية السياسات الاقتصادية لدعم الصادرات: تشير الدراسات إلى أن وجود سياسات اقتصادية مدروسة يعد شرطاً أساسياً لتعظيم أثر اتفاقيات التجارة الحرة على نمو الصادرات غير النفطية، حيث تعمل السياسات على. :(الكاظمي، م. (2020): 22-49)

1. تقديم الدعم المالي والفني للصناعات المصدرة، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية وقروض التصدير الميسرة.
2. تيسير إجراءات التصدير والجمركة لتقليل تكاليف الإنتاج والتسويق.
3. تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، بما يشمل السيطرة على التضخم وأسعار الصرف لضمان تنافسية المنتجات العراقية في الأسواق الخارجية.

ثانياً: الهيكل الإنتاجي وأثره على القدرة التصديرية: ضعف التنوع الصناعي والزراعي يحد من الاستفادة الفعلية من الاتفاقيات التجارية معظم الصادرات العراقية غير النفطية تركّز على المنتجات الزراعية الأولية والسلع منخفضة القيمة المضافة تطوير الصناعات التحويلية والخفيفة يمكن أن يزيد من المساهمة التصديرية، خاصة في المنتجات الغذائية والكيماوية(الرباعي، ع. (2018): 60)

ثالثاً: تكامل السياسات التجارية مع السياسات الصناعية: لضمان أثر فعّال لاتفاقيات التجارة الحرة، يجب ربطها بالخطط الصناعية الوطنية إنشاء مناطق صناعية مخصصة للتصدير مع حوافز مالية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسين القدرة الإنتاجية للقطاعات المصدرة الأساسية بما يتناسب مع متطلبات الأسواق العالمية.

رابعاً: أهمية قاعدة بيانات وطنية للإحصاءات التصديرية: إنشاء منصة مركزية لمتابعة الصادرات غير النفطية وتحليل أثر السياسات التجارية والصناعية تمكين صناع القرار من تحديد

القطاعات ذات الأولوية لدعم التصدير وتحسين الإنتاجية تحليل الفجوة بين الإمكانات النظرية للاتفاقيات والنتائج الفعلية على أرض الواقع (الأنصاري، ف. & الخالدي، أ. (2021):22)

خامساً: وجود اتفاقيات التجارة الحرة: يمثل أداة تمكينيه وليست محركاً ذاتياً للنمو الاستفادة الكاملة تعتمد على توافر قاعدة إنتاجية قوية وسياسات صناعية داعمه و دمج السياسات التجارية مع الصناعية والزراعية يمكن أن يزيد مساهمة الصادرات غير النفطية إلى 10–15% من إجمالي الصادرات خلال العقد القادم.(هاشم العلي (2023) 69)

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1- ظهرت البيانات أن قيمة الصادرات العراقية غير النفطية ارتفعت من 1.2 مليار دولار عام 2010 إلى 5.1 مليار دولار متوقعة في 2025، مما يعكس اتجاهًا تصاعديًا ملموسًا، رغم محدودية مساهمتها النسبية في إجمالي الصادرات.

2- ضعف الهيكل الإنتاجي ارتفاع قيمة الصادرات لم يصاحبه تنويع حقيقي في البنية الإنتاجية، إذ يظل التركيز على السلع الأولية والمنتجات الزراعية منخفضة القيمة المضافة، ما يحد من الأثر الاقتصادي طويل الأجل.

3- أثر محدود لاتفاقيات التجارة الحرة رغم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، تبين أن أثرها على النمو التصديري غير مباشر ومحدود، حيث يشترط الاستفادة الفعلية توفر قاعدة إنتاجية قوية وسياسات صناعية داعمة.

4- تأثر الصادرات بالصدمات الخارجية أبرزت الدراسة أن الصادرات غير النفطية كانت عرضة للتقلبات الناتجة عن الصدمات الأمنية (2014–2016) وجائحة كورونا (2020)، مما يدل على هشاشة القدرة التصديرية.

5- الارتباط بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي ضعيف ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري من 65% إلى 85% لم يترجم إلى زيادة ملموسة في نسبة الصادرات غير النفطية، مما يؤكد أن الانفتاح وحده لا يكفي لتعزيز القدرة التنافسية.

ثانياً: التوصيات

1- تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة بشكل عملي، مع متابعة تأثيرها على القطاعات المختلفة إنشاء وحدات فنية داخل وزارة التجارة لمراقبة والاستفادة من الاتفاقيات مراجعة الاتفاقيات التي لم تحقق نتائج ملموسة وإعادة التفاوض عليها إذا لزم.

2- تبني سياسة صناعية موجهة نحو التصدير وزيادة القيمة المضافة دعم الصناعات الزراعية التحويلية والمنتجات الغذائية إنشاء مناطق صناعية مخصصة للتصدير، وربطها بالدعم المالي والإعفاءات الضريبية.

3- تأسيس قاعدة بيانات وطنية مركزية لمتابعة الصادرات غير النفطية وتحليل أدائها تطوير البنية التحتية اللوجستية (الموانئ، النقل، التخزين) لتسهيل عمليات التصدير تسهيل الإجراءات الإدارية والجمركية لضمان سرعة انسياب الصادرات.

4- إدماج العراق في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية لتوسيع الأسواق الخارجية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المصدرة دمج السياسات التجارية مع السياسات الصناعية لضمان أثر طويل الأجل للاتفاقيات التجارية.

5- العمل على تنويع الصادرات غير النفطية لزيادة مساهمتها إلى 10–15% من إجمالي الصادرات خلال العقد القادم

المصادر Reference

1. وزارة التجارة – العراق. (2023). تقارير الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية. بغداد.
2. الجهاز المركزي للإحصاء – العراق. (2024). إحصاءات التجارة الخارجية للفترة 2010–2024. بغداد.
3. البنك المركزي العراقي. (2024). النشرة الإحصائية السنوية. بغداد.
4. الهيئة العامة للمعايير والسيطرة النوعية – العراق. (2022). المواصفات والمتطلبات لتصدير المنتجات غير النفطية. بغداد.
5.الكاظمي، م. (2020)التحديات الهيكلية للصادرات العراقية غير النفطية. مجلة الدراسات الاقتصادية العراقية5(1)
6.الرباعي، ع. (2018). السياسات التجارية والنمو الصناعي في العراق. المجلة العراقية للتجارة والصناعة، 10(3)
7. الأنصاري، ف. & الخالدي، أ. (2021). أثر اتفاقيات التجارة الحرة على الصادرات غير النفطية العراقية: دراسة تجريبية. مجلة جامعة بغداد للاقتصاد، 12(2)
8. د.هاشم العلي(2023)نمو الاقتصاد العراقي نحو عام2040التحديات والفرص غير النفطية، إصدارات البنك المركزي العراقي.
9.بهاء عبد الوهاب &عمار عباس (2025) التنويع الاقتصادي في العراق وأثره على تعظيم الإيرادات غير النفطية للمدة 2004-2023، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 85
10.دراسة منشورة :(2024) أثر اتفاقية GAFTAعلى الميزان التجاري العراقي:دراسة قياسية"، مجلة الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد.
11.Baier, S. L., & Bergstrand, J. H. (2007). Do free trade agreements actually increase members' international trade? Journal of International Economics, 71(1), 72–95.
12.Shams, S., & Hassan, R. (2020). Industrial policy and export diversification in developing economies. Journal of Economic Policy, 15(3), 45–67.
13.UNCTAD. (2023). Trade and Development Report.